

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163 -1112 العدد 13 (2011) : 124 - 136
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري

عماد بن تروش
قسم علم الاجتماع المركز الجامعي الطارف

توطئة

إن المتفحص للمشهد الاجتماعي في الجزائر، يخلص إلى أن الجريمة في هذا المجتمع، قد أخذت أبعادا خطيرة، بوصولها معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره. وفي هذا الصدد كشفت تقارير موثوقة لمصالح مهتمة بعالم الجريمة والانحراف، أن هناك ارتفاعا ملحوظا لمعدل الجريمة في الشرق الجزائري ــ على سبيل المثال ــ منذ بداية سنة 2010 بنسبة 19%، مع تسجيل 3215 جريمة، وتوقيف أكثر من 16 ألف شخص منهم 723 امرأة بنسبة تقارب الخمسة بالمئة.[1] وهو ما جعل مختلف الباحثين المشتغلين في الحقل الجنائي، وكذا مؤسسات الضبط الاجتماعي، ومختلف وسائل الإعلام المحلية والوطنية تجمع كلها على أن المجتمع الجزائري أضحى، ومن خلال هذه الظاهرة يعيش أزمة قيمية حقيقية، أو حالة من "اللامعيارية" بتعبير – إميل دروكايم – فقد أصبح مألوفا لدينا أن نسمع بجرائم غير مسبوقة في هذا المجتمع بحكم خصوصيته الدينية والثقافية كالاغتصاب، وجرائم النصب، والاحتيال، والرشوة التي مست جميع المؤسسات الاجتماعية تقريبا.

وأمام هذه المعطيات الخطيرة لا يسعنا كباحثين مشتغلين في حقل الجريمة والانحراف إلا أن نفتح نقاشا جادا وثريا يمكننا في النهاية من فهم الظروف والعوامل المجتمعية المشجعة على تنامي الجريمة بشكل كبير في المجتمع الجزائري، وهذا ما سنحاول الكشف عنه في هذه المساهمة العلمية.

هذا، ولقد رأينا أنه من المفيد جدا في هذا المقام معرفيا ومنهجيا، وقبل الخوض

في مسألة العوامل والأسباب المؤدية إلى تنامي الإجرام في الجزائر التطرق إلى ماهية الجريمة وذلك بهدف فهم معانيها وتعقل محتواها الدلالي.

أولا: المحتوى الدلالي لمفهوم الجريمة:

يتموقع مصطلح الجريمة عموما ضمن ثلاث حقول معرفية متجاورة هي: القانون، علم الاجتماع، وعلم النفس. ولكل حقل معرفي تعريفه الخاص لهذا المصطلح مقترن أساسا بخصوصيته المعرفية. وسنحاول فيما يلي رصد هذه التعاريف على النحو التالي:

1- التعريف القانوني للجريمة

على الرغم من تعدد التعريفات القانونية للجريمة إلا أن المتأمل فيها يلحظ عدم وجود فروق جوهرية بينها،مما أدى إلى تشابه هذه التعاريف.

هذا ويمكن تعريف الجريمة وفقا لمعناها القانوني بأنها "سلوكا مضادا للمجتمع يستحق نوعا من العقاب، أو أنه سلوكا يخرق القانون[1]. أما رجل القانون "بول تبان" فيعرف السلوك الإجرامي بأنه نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض صاحبه على المحكمة، ويصدر فيه حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين،[2] وفي تعريف آخر له يرى بأن الجريمة هي مجموع المخالفات المرتبكة والمشهر بها، والمتابع عليها، ولا يعتبر الفرد مجرما إلا من اعترفت له بذلك المحكمة، فالجريمة فعل إرادي يخالف القانون ارتكب بدون عذر يعاقب عليه.[3]

وكقراءة تحليلية لهذا التعريف نجد أن "تابان" يصنف السلوك الإجرامي ضمن دائرة الأفعال أو أنماط السلوك المعاقب عليها قانونا نظرا لانتهاكه قاعدة قانونية وتهديده لأمن وسلامة الفرد والمجتمع، وأن المجرم لا يكون كذلك إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك، وهذا ما يجعلنا نخلص أن التعريف القانوني للجريمة يقوم على عنصرين أساسيين هما:

أ- القاعدة القانونية: فكل فعل يخرق قاعدة قانونية يعتبر جريمة تستوجب عليه العقوبة.

ب- المحكمة: لا يعتبر الفرد مجرما إلا إذا اعترفت له المحكمة بذلك.

2- التعريف النفسي للجريمة:

يرى أصحاب الاتجاه النفسي أن أي سلوك إجرامي إنما هو انعكاس لصراعات نفسية داخل الفرد، تدفعه حتما إلى ارتكاب الجريمة، بل إن هناك من يعتبر السلوك الإجرامي مظهرا من مظاهر اللاشعور، أي سيطرة العقل الباطن على السلوك، وفي هذا الصدد يعتقد "فرويد" أن الجريمة ظاهرة من الظواهر السيكولوجية الحتمية حيث يعتقد أن الظاهرة العقلية مهما كانت تافهة أو مؤقتة، لا شك في أنها ذات سوابق محددة مسببة لها ملخصا إياها في مفهوم الخبرة المخزونة في اللاشعور، وعليه فقد عرف فرويد السلوك الإجرامي على أنه "انعكاس تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي الذي هو عبارة عن اضطرابات وظيفية في شخصية الفرد المريض، وهو تعبير عن صراعات انفعالية لا شعورية لا يعرف المرء صلتها بالأعراض التي يعاني منها.[4]

وضمن السياق نفسه نجد أن بعض أنصار مدرسة التحليل النفسي يعرفون السلوك الإجرامي والمجرم على حد سواء على أنه "من تتغلب عنده الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الاجتماعية الصحيحة[5]"، ومن ثم فهم يقرون بأن السلوك الإجرامي هو نتاج عدم قدرة الفرد على السيطرة والتحكم في رغباته وغرائزه المنافية للقيم والضوابط الاجتماعية المتفق عليها في المجتمع.

3- التعريف الاجتماعي للجريمة

تهدف التعريفات الاجتماعية للجريمة إلى إبراز الصفة غير السوية لطبيعة السلوك الإجرامي، دونما اهتمام بتصنيف هذا السلوك وفق صنوف قانونية أو نفسية محددة، بعبارة أخرى فإن مثل هذه التعريفات تضع السلوك الإجرامي ضمن أصناف اجتماعية متجانسة وفي مجموعات متشابهة، يمكن إخضاعها للبحث العلمي المطلوب، وفي هذا الصدد يمكن تعريف الجريمة من منظور اجتماعي على أنها خروج عن القواعد والأنظمة السلوكية التي يرسمها المجتمع لأفراده، كما يستخدم هذا المصطلح للدلالة على رد الفعل الذي تعتقد الجماعة بأنه ضار بمصالحها سواء كان ذلك حقيقة أو خطأ.[6] أما "كلينارد" فيعرف الجريمة والانحراف بوجه عام على أنها "مجموعة من المواقف التي يتجه فيها السلوك اتجاها مستهجنا أو غير مقبول بالدرجة التي يتخطى حدود التسامح في المجتمع المحلي"،[7] وفي نفس السياق يعتقد الباحث الاجتماعي عاطف غيث أن الجريمة "سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعات جزاءات سلبية ذات طابع رسمي"[8]،

وعليه فالجريمة فعل مادي (قتل اغتصاب...إلخ) كما يمكنها أن تكون فعلا معنويا (تخطي قيم ومبادئ مجتمع بالقوة).

إن الدارس المتأمل للحقل الدلالي لهذا المصطلح يخلص إلى ان هناك شبه إجماع بين مختلف التعاريف (القانونية، الاجتماعية، النفسية) على أن الجريمة كظاهرة اجتماعية تشير دائما إلى كل فعل مستهجن، مرفوض، ضار، غير سوي، وهذا الرفض يكون كرد فعل لمخالفة الأنساق القيمية التي يعتمدها المجتمع ويرتضيها.

ثانيا: العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري

لا شك في أن للسلوك الإجرامي بوجه عام عوامل وظروف تغذيه، فمنها ما يكون بيولوجيا تحاول جاهدة إثبات علاقة عضوية بين السلوك الإجرامي من جهة، والتشوهات الجسمية والخلقية الفطرية من جهة أخرى، ومنها ما يرد إلى عوامل سيكولوجية مرتبطة بأمراض واختلالات تعتري التركيبة النفسية للفرد، وسواهما يميل إلى ردها إلى عوامل مجتمعية societal بيئية، وهي التي سيتم التركيز عليها –تماشيا مع أهداف هذه المساهمة العلمية، خاصة وأن الإجرام في الجزائر وحسب الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال مرتبط بشكل كبير ببعض الظروف المجتمعية الصعبة التي أضحت تعيشها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، حري بنا تسليط الضوء على بعضها فيما يلي:

1- التهميش و الفقر:

إن المتأمل للتركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، يلحظ أن هناك شريحة لا بأس بها من الأفراد تعيش في ظل وضعية اجتماعية متأزمة تصنف وفق المعايير الدولية تحت خط الفقر، وغالبا ما تستقر هذه الفئة في الأحياء الشعبية العتيقة، أو في القرى الفقيرة والتجمعات السكانية الفوضوية المتاخمة للمدن الكبرى.

وقد لا نكشف سرا أو نقدم إضافة إذا قلنا أن طبيعة الظروف المجتمعية الصعبة التي تعيشها أغلب الأسر الفقيرة في الجزائر، كعدم القدرة على صرف تكاليف التعليم والصحة وضيق السكن، وعدم استجابته لمتطلبات الحياة الكريمة، وسوء التغذية، وانخفاض الدخل، وانتشار البطالة على نطاق واسع بين الشاب قد ولد مناخا اجتماعيا ملائما لظهور ما يعرف بالجماعات الهامشية أو المهمشة.

وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي "إسماعيل قيرة" وصفا دقيقا للجماعة الهامشية حيث يقول: "... وعلى أية حال تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا، يمتد عبر الشرائح المختلفة المرابضة في قاع المدينة، وتنتشر في أماكن متعددة، عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء وممتهني الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل المتسولين، ساكني الأحياء المتخلفة، الأحداث المتشردين، وكل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القذرة...."[9]

وإذا قدمنا اجتهادات تحليلية للخطاب الوصفي الذي قدمه الباحث للجماعات الهامشية نخلص إلى أن هذه الجماعات على هذا النحو فئة تتبؤ وضعا متدنيا في إطار نظام التدرج الاجتماعي، وتعاني عزلا كليا أو جزئيا ممنهجا، وشعورا متناميا بالغربة عن الثقافة المحيطة بها، وعن الجماعات الأخرى من حولها، فضلا عن تحييدها عن كل الخدمات التي يقدمها المجتمع الحضري وخاصة في المجال التنموي.[10]

وأمام هذه الوضعية الاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الجماعات، وفي ظل رواج ثقافة اليأس والقنوط بين أفرادها، وانعدام أي أمل في إيجاد حلول جدية كفيلة بتغيير أوضاعهم نحو الأفضل، يصبح الوضع مهيأ أمام هذه الجماعات لتشكيل تكتل ثقافي فرعي معارض للثقافة العامة السائدة في المجتمع، تجيز وتشجع أفرادها على اتباع أساليب غير شرعية في سبيل تحقيق أهدافها، وتحسين أوضاعها، كاللجوء إلى أسلوب السرقة والنهب والاختلاس، والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة، والخطف مع طلب الفدية – كما نلحظه الآن–، والمتاجرة في الممنوعات كالمخدرات والأشياء المسروقة...إلخ، وهو ما نعايشه يوميا في أحيائنا وقرانا ومدننا، والأخطر من ذلك هو أن هذه الجماعات الهامشية وبمرور الوقت وتجذر الثقافة الفرعية المعارضة بين أفرادها تعمل على "توريث الإجرام" إلى الأجيال التي تليها، وهذا ما نبه إليه الباحثان "كليفورد شو" و"هنري ماكاي"، عندما صاغا نظريتهما حول "الانتقال الثقافي للإجرام" حيث أكدا على أن المناطق التي تعاني من عوز اقتصادي وفقر مدقع على نطاق واسع بين أفرادها ينتقل الإجرام فيها ثقافيا من جماعة إلى أخرى، ومن جيل إلى آخر بحيث تحافظ معدلات الجريمة على مستوياتها، ويتم هذا الانتقال من خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين ألأفراد وبين

الجماعات على السواء، بل يصبح الإجرام تقليدا اجتماعيا بالنسبة إلى عدد كبير من المجرمين، فالمجرم الذي يعيش في هذه المناطق يجد نفسه سويا ومتوافقا اجتماعيا مع الجماعات التي يعيش بينها، كما أن هؤلاء لا يستنكرون سلوكه الإجرامي ولا يستهجنون أفعاله لأن مثل هذه الجماعات تتوقع منه مثل هذا السلوك.[11]

والواقع أن الباحثين قد قدما تبريرات اقتصادية لسببية الجريمة تنطبق تماما مع أسبابها في المجتمع الجزائري، حيث يعتقدان أن الأفراد الذين يعيشون في مناطق فقيرة ذات مستويات اقتصادية مزرية لا يختلفون في طموحاتهم في الحياة عن طموحات أولئك الذين يعيشون في مناطق اقتصادية جيدة، إلا أن أفراد المناطق الفقيرة سرعان ما يقتنعون بأن طموحاتهم لا تتحقق بالطرق المشروعة، الأمر الذي يشكل لديهم صراعات داخلية بين الهدف والوسيلة، وهو الذي يقودهم إلى تبني الجريمة كبديل منقذ.[12]

وهذا ما نلاحظه لدى الكثير من العائلات الفقيرة في الجزائر التي عادة ما تغض الطرف عن تصرفات أفرادها المشبوهة، وتجيز اللجوء مجبرة – إلى كل الطرق الشرعية وغير الشرعية لكسب قوتها، لاقتناعها التام بغياب المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

2- ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي:

يعرف الضبط الاجتماعي على أنه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري[13]، إذا فهو على هذا النحو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه.[14] وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي، وشدد على أهميته في تنظيم العلاقات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض، وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة، وفي هذا الصدد يقول "...إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع حاكم يزع بعضهم عن بعض..." ويضيف "...إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات كافية عن دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم على بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم، فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى

غيره بعدوان..."[15]

ولا شك أن قراءة معرفية تحليلية لأفكار ابن خلدون حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية، بأن أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار وخيمة على امن وسلامة أفراد المجتمع، وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري حيث لا يستطيع أحد منا أن ينكر أن الجرائم أضحت ترتكب في وضح النهار، وأمام مرأى ومسمع كافة أفراد المجتمع، فهذه جماعة من المجرمين تحمل أسلحة بيضاء للاعتداء على المارة، والأخرى تخطط وتستعد للاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وجماعة تستهلك المخدرات علنا وما ينجر عن ذلك من اقتراف جرائم هتك العرض والسرقة، وحتى القتل، وكأنه لا يوجد رادع يردعهم عن مثل هذه التصرفات.

إن التفسير الوحيد لهذه الظاهرة أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر ومؤسساته قد أضحت عاجزة نوعا ما على إيجاد إستراتيجية كفيلة بتقويض السلوك الإجرامي في الجزائر، ومحاصرته، وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميه وانتشاره على نطاق واسع، ووضعا كهذا ولد انطباعا عاما لدى فئة المجرمين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادرة على مواجهتهم ولجم سلوكاتهم العدوانية، وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم، وانضمام المزيد من الأفراد إلى عصبهم، وتبني ثقافتهم الإجرامية، لذلك لا نستغرب عندما يجاهر المجرمون بجرائهم ويفتخرون بها بلا خوف ولا حياء.

لذلك نعتقد أنه على مؤسسات الضبط الاجتماعي الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال محاصرة أوكار الجريمة في مدننا وأحيائنا، والتعامل مع الحالات الإجرامية بمزيد من الحزم والجدية حتى تتمكن هذه السلوكات من فرض سلطة وهيبة القانون من جهة، واسترجاع ثقة المجتمع في أدائها من جهة أخرى، وهذا في تقديرنا أضحى مطلبا اجتماعيا في الآونة الأخيرة، ولتحقيق ذلك نرى أنه من المفيد جدا دعوة جميع الأطراف المعنية بمسألة الضبط الاجتماعي وأمن واستقرار المجتمع، إلى حوار صريح وبناء حول السبل والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الظاهرة الإجرامية في الجزائر وكذلك الاجتهاد –قدر الإمكان– وبالتنسيق مع المثقفين والباحثين لإيجاد الآليات المناسبة لانتشال المجرمين من

عالم الجريمة والانحراف، وإعادة تأهيلهم بغية تهيئتهم للاندماج في الحياة الاجتماعية بشكل سليم.

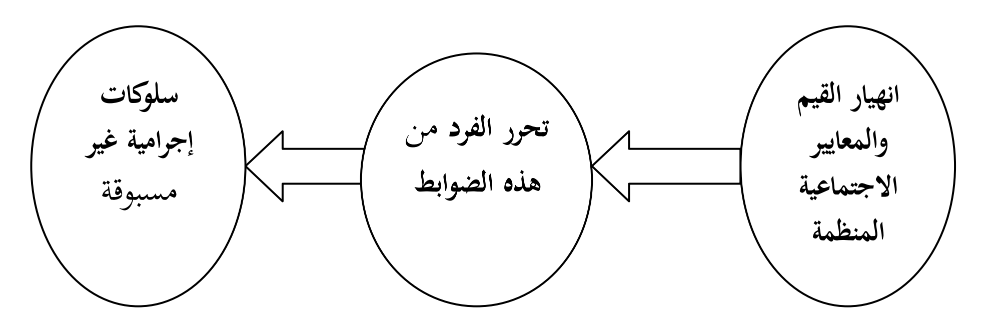
3- الأزمة القيمية والجريمة في المجتمع الجزائري

تجمع مختلف التقارير والشواهد الصادرة عن مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية المهتمة بعالم الجريمة في المجتمع الجزائري، على أن هذه الأخيرة – وكما سبقت الإشارة إليه- قد أخذت منحى خطيرا تجاوز كل التوقعات، وذلك بتفشي جرائم غير مسبوقة تتنافى والخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، كجرائم إعتداء الفروع على الأصول، وزنا المحارم، وهتك العرض والخطف واستسهال القتل... إلخ، وكلها جرائم كانت إلى وقت ليس ببعيد من الطابوهات التي لا يجوز حتى الحديث فيها بدافع الحياء فما بالك بممارستها.

إن جرائم كهذه لدليل قاطع على أن المنظومة القيمية في الجزائر وصلت إلى حالة من الضعف والانهيار والترهل، بحيث لم يعد بإمكاننا التحكم في سلوك الأفراد وضبطها وفقا لما تتطلبه القيم والمعايير الاجتماعية، إننا بتعبير آخر نعاني في الجزائر من حالة "اللامعيارية".[16]

ولتقديم تحليل دقيق لحالة اللامعيارية يقول عالم الاجتماع " إميل دوركايم" بأنها حالة تغيب فيها القيم والمعايير الاجتماعية، وتنعدم القواعد المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد وتنظيم نشاطهم وتهذيب غرائزهم ورغباتهم في إطار النظام الاجتماعي القائم، وغالبا ما تؤدي هذه الحالة إلى اضطراب الرؤيا لدى الأفراد واختلال إدراكهم السليم المميز بين ما هو ممكن وغير ممكن، وبين ما هو مسموح به ومحرم، وبين ما هو عادل وظالم، ومشروع وغير مشروع، وعليه فإن انعدام الضوابط المحددة للسلوك البشري يؤدي إلى انعدام الضوابط المحددة لطموحات الأفراد ورغباتهم وسبل تحقيقها، بمعنى أن حالة اللامعيارية أو الأزمة القيمية التي تشيع في المجتمع تجعل الضوابط الاجتماعية المنظمة للسلوك الإنساني في حالة ضعف وانهيار وعدم القدرة على السيطرة على سلوك الأفراد، وعليه فإن الفرد يتحرر من كل الضوابط، وتبعا لذلك تنتشر السلوكات الإجرامية على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق، ويصبح اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة في سبيل إشباع الحاجات والرغبات والغرائز وتحقيق الطموحات أفضل وسيلة لدى فئة

المجرمين.[17] [أنظر الشكل رقم 01]



الشكل رقم 01: يوضح طبيعة الأزمة القيمية في المجتمع وعلاقاتها بالسلوك الإجرامي

إن من إفرازات الأزمة القيمية التي يعيشها المجتمع الجزائري هو أن الإجرام لم يعد مقتصرا على فئة الراشدين من الرجال –كما هو شائع في أغلب المجتمعات – بل امتد إلى النساء والأحداث، وشمل أيضا جميع الفئات والمستويات، وأضحى مألوفا لدينا –كما سبقت الإشارة إليه– أن نرى ونسمع بسلوكات إجرامية لا أخلاقية تسيء إساءة كبيرة للمنظومة القيمية في الجزائر، وتثير لدينا كباحثين تساؤلا مشروعا عن الجهة المسؤولة عن ضعف وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية في هذا المجتمع؟.

ونحن نعتقد أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية مسؤولية كبيرة فيما وصلت إليه هذه المنظومة من الانهيار لكونها المشرف الأول والمسؤول الرئيس على عملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية في شخصية الأفراد وامتثالهم لها، وعليه سنحاول فيما يلي توضيح العلاقة بين فشل وإخفاق هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التربوية المرجوة منها، وبين تنامي الجريمة في المجتمع الجزائري. وفي هذا الصدد يمكن القول أن هناك شبه إجماع بين مختلف الباحثين المهتمين بقضايا التنشئة الاجتماعية على أن هذه الأخيرة هي السبيل الوحيد تقريبا الذي يمكن الفرد من استدماج قيم وعادات وتقاليد مجتمعهم ويتمثلها كلها أو جزءا منها بالتقليد والحفظ والمحاكاة لتصبح بعد ذلك جزءا من أفكاره وقناعته ومعتقداته ومعارفه وسلوكاته التي يعمل على نقلها مستقبلا للجيل اللاحق.[18]

ومن هنا أضحت التنشئة الاجتماعية القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي الذي

ضم مجموعة من القيم والمعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع افرد نحو التماثل المعياري، وعندما ينشأ الفرد على التماثل القيمي المعياري يصبح متماثلا ومنضبطا ذاتيا واجتماعيا[19]، أي يصبح محصنا من كل المؤثرات التي قد تفضي به إلى سلوكات تخالف القيم والمعايير الاجتماعية التي نشأ عليها.

ولا شك أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تتم بصورة عشوائية بل تؤطرها وتشرف عليها مؤسسات اجتماعية كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام... إلخ، تعمل في انسجام تام على غرس قيم المجتمع وقواعده وتعزيزها في شخصية الأفراد حتى يتمكنوا من التوافق التام مع النظام الاجتماعي القائم وتحمل المسؤوليات، وتقمص الأدوار الاجتماعية التي يتوقعها المجتمع منهم بشكل فعال ، باختصار إنها عملية تهدف إلى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم للفرد مع الحياة الاجتماعية.

لكن قد يحدث أن يتعلم الأفراد أثناء عملية التنشئة من خلال هذه المؤسسات قيما ومفاهيم اجتماعية خاطئة كلتك التي تتصل بالشرف والأمانة والعفة والتعاون والولاء والخلق القويم والنزاهة والصدق إلى غير ذلك من المعايير الأخرى، وأمام أخطاء تربوية كهذه تصبح احتمالات لجوء الأفراد إلى السلوك الإجرامي لتحقيق رغباتهم وأهدافهم كبيرة جدا، بل أن الفرد لا يشعر بالندم أبدا عن ارتكابه سلوكا يعتبره القانون جريمة[20]، وذلك على اعتبار أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية فشلت فشلا ذريعا في عملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية السليمة في شخصية الفرد، ومن صور ذلك نجد أن كثيرا من الأسر في المجتمع الجزائري تغض الطرف عن بعض السلوكات العدوانية لأبنائها لا تتعامل بحزم مع حالات العنف والسرقة التي يقترفها أفرادها، أي تلجا إلى سياسة اللامبالاة واللاعقاب في التعامل مع الحالات الانحرافية البسيطة لأبنائها والتي تصبح مع مرور الوقت سلوكات إجرامية خطيرة. كما أن تنامي ظاهرتي العنف والتسرب المدرسي بشكل غير مسبوق في المدرسة الجزائرية لدليل واضح على إخفاق السياسات التربوية لهذه المؤسسات، أضف إلى ذلك غياب برامج تربوية هادفة في وسائل الإعلام المحلية تعمل على نقل التراث الثقافي والحضاري والأخلاقي للأجيال، كل هذه الأخطاء التربوية قد ساهمت إلى حد كبير في إنتاج عدد كبير من المجرمين والمنحرفين في المجتمع الجزائري، والأخطر من ذلك أدت إلى تقويض المنظومة القيمية في الجزائر، والتي تعد

المحصن الأساسي لأي مجتمع من كل الآفات الاجتماعية التي قد تنتشر فيه.

الخاتمة:

إن المعدلات القياسية التي وصلت إليها الجريمة في المجتمع الجزائري تدعونا إلى دق ناقوس الخطر ودعوة كافة الأطراف المعنية بمسألة أمن وسلامة المجتمع، ومن دون إقصاء أو تهميش لإجراء حوار جاد وجريء حول الأسباب الكامنة وراء تنامي هذه الظاهرة، والبحث عن الحلول الكفيلة بمعالجتها، والتي نعتقد أنه من المفيد جدا التركيز فيها على ضرورة توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع، وحمايته من كل الآفات الاجتماعية وحثهم على بذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق ذلك، كما ندعو إلى إشراك الشباب – وهم أكثر الفئات عرضة للإجرام– في المسيرة التنموية وعدم تهميشهم، وذلك بخلق فرص العمل لهم، وتحسين الظروف السكنية والتعليمية والصحية لأسرهم، مما يرجع لهم الأمل في غد أفضل وحياة أحسن، ويصرف نظرهم عن التفكير في أي سلوكات طائشة تعبث بأمن وسلامة مجتمعهم، وأخيرا ندعو كافة مؤسسات الضبط الاجتماعي إلى وضع إستراتيجيات واضحة كفيلة بمحاصرة الإجرام والقضاء على أسبابه وذلك في تقديرنا لا يتم إلا بالتحلي بمزيد من الحزم والجدية واليقظة وكذلك بالتنسيق مع مختلف القوى الاجتماعية.

الهوامش

[1]_ نقلا عن الموقع الإلكتروني لجريدة النصر الصادرة يوم الاثنين 25 أكتوبر 2010
www.annasronline.com

[1]– مصباح عامر: التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنحرافي لتلميذ المدرسة الثانوية. شركة دار الأمة للطباعة والنشر،
الجزائر،2003، ص 242

[2]– علي محمد جعفر: الأحداث المنحرفون. دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 1984، ص 09

[3]– دوني سزابو وآخرون: المراهقون والمجتمع. ترجمة الطاهر عيسى والأزهر بوغنبوز، د م ج بن عكنون الجزائر، 1994، ص 90

[4]– أحسن طالب: الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية. دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط1، 2002، ص 32

[5]– محمد عبد القادر قواسمية: جنوح الأحداث في التشريع الجزائري. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992 ص 63

[6]– أحسن طالب، المرجع السابق ص 29

[7]* نخبة من أساتذة علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية. دار المعرفة الجامعية، مصر، بدون سنة، ص 30

[8]– عبد الرحمن عيسوي: مبحث الجريمة. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2005، ص 27.

[9]– إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية. مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، طبع بشركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة، ص79.

[10]– إبراهيم توهامي وآخرون: التهميش والعنف الحضري. مؤلفات مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، طبع بشركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، بدون سنة، ص 12-14

[11]– عدنان الدوري، جناح الأحداث. الكتاب الأول، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985، ص 212

[12]– المرجع السابق ص 213

[13]– معن خليل العمر: التنشئة الاجتماعية. ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 23

[14]– عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع. ط1. دار أسامة للنشر والتوزيع، ودار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2006، ص 308.

[15]– غريب سيد أحمد: تاريخ الفكر الاجتماعي. دار المعرفة الجامعية، مصر 2000.

[16]– عدنان الدوري، مرجع سابق ص 203

[17]– المرجع السابق: ص 203.

[18]– مراد زعيمي: مؤسسات التنشئة الاجتماعية. منشورات جامعة عنابة ، الجزائر، 2002 ص 16
[19]– معن خليل العمر. مرجع سابق ص 23
[20]– عدنان الدوري: أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص 287